

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٧١

الإثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
باسم لجنة وثائق التفويض، يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة بشأن
وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء إلى الدورة الثانية والسبعين
للجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/72/601.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
باروس ميليت (شيلي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثانية
والسبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/72/601)

وبعد أن نظرت لجنة وثائق التفويض في وثائق تفويض الممثلين
في اجتماعها الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،
اعتمدت اللجنة مشروع قرار دون تصويت بقبول وثائق التفويض
تلك. وأوصت اللجنة أيضا بأن تعتمد الجلسة العامة للجمعية
العامة مشروع القرار بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحالية
للجمعية العامة، الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية
مشروع قرار معنون "وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية
والسبعين للجمعية العامة" أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة
١٢ من تقريرها.

وعليه، طُلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار
بالموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض. وأود الإشارة إلى أن
الأمين العام قد تلقى وثائق تفويض رسمية بالصيغة التي تقتضيها
المادة ٢٧ من النظام الداخلي من تركيا عقب اجتماع لجنة وثائق
التفويض.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة لجنة وثائق التفويض، السيدة
جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، لتعرض تقرير
لجنة وثائق التفويض.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1743597 (A)



من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بما في ذلك إشراك أفراد غير غير مواطنين في وفداتها من مؤيدي الحركة الانفصالية في بابوا الغربية في إندونيسيا أو الناشطين فيها. وإن هؤلاء الأشخاص نوايا خبيثة وعملوا على نشر الشائعات الشريرة ومشاعر الكراهية، ويجب عدم منحهم أي تفويض في هذا الجهاز. وفي هذا الإجراء الذي اتخذته فانواتو - على النحو المبين في وثائق تفويضها - انتهاك لللياقة العامة وينطوي على سوء نية تجاه دولة عضو صديقة في الأمم المتحدة، ويتعارض مع مبدأ العلاقات الودية بين الدول بسبب دعمها للحركات الانفصالية ونواياها.

وتعرب إندونيسيا عن اعتراضها القاطع لذلك الإجراء أيا كانت الرسالة التي ينوي إرسالها. ونؤكد أنه انتهاك، في جملة أمور، قواعد السلوك المتعددة الأطراف، علاوة على انتهاكه حقوق دولة عضو. ونحن واثقون، بل نعتقد أن من الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة الصادرة عن هيئاتها الرئيسية تدعو بحزم إلى الحفاظ على العلاقات الودية والتعاون بين الدول وحرمة سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وعليه، فإن موقف إندونيسيا يتمثل في أن اعتماد الانفصاليين من قبل فانواتو وهي تدرك تماما عقليات هؤلاء الأفراد، يشكل إجراء عدائيا يستهدف إندونيسيا ويرمي إلى تقسيمها أو زعزعة سيادتها وسلامتها الإقليمية. ونرى أنه يجب على الدول الأعضاء ألا تؤيد الانفصاليين أو تعطيهم الفرص والامتيازات التي يمكن إساءة استخدامها من قبل الجماعات ذات النفوذ والنوايا الانفصالية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يسأل وفد بلدي الجمعية العامة وفانواتو عما إذا كان هذا الإجراء يتماشى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقوم على أساس الاحترام والتعايش السلمي وحسن الجوار. ونحن نطلب تفسيراً من البعثة الدائمة لفانواتو لدى الأمم المتحدة بشأن قائمة مندوبيها المعتمدين.

وأخيراً، أود أن أعرب عن شعوري بالامتنان لأعضاء اللجنة والأمانة العامة لتيسيرهم عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة" وقد أوصت بها لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٢ من تقريرها، اعتمدته اللجنة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣٥/٧٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بشأن القرار الذي أُعتمد للتو، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي أُتخذ للتو ١٣٥/٧٢. ومع ذلك، أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على تلك الأجزاء من التقرير الوارد في الوثيقة A/72/601 والقرار الذي يمكن تأويله على أنه اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

السيد حبيب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أسهمت جمهورية إندونيسيا - بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة - في الأنشطة المتعددة الأطراف في اتساق تام مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، عملاً بالقرارات ذات الصلة والمبادئ التوجيهية لهيئاتها الرئيسية. وما تزال جميع قواعد القانون الدولي ومعايير عزيزة علينا بجميع آثارها، ونعرب في الوقت نفسه عن إيماننا العميق بقدسية السيادة والسلامة الإقليمية للدول التي تقوم عليها هذه المنظمة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تود جمهورية إندونيسيا أن تلفت انتباه عموم عضوية الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بمرمتها إلى الإجراء غير الودي الذي اتخذته فانواتو أثناء الجزء الرفيع المستوى

بين الأديان والثقافات من أجل إحلال السلام والاستقرار بوصف ذلك أفضل المسارات الواعدة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وثانياً، تعزيز الآليات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع إجراء حوار صادق وبناء يتجاوز الانقسامات الثقافية والدينية. والشق الأول يقلل من الأسباب المادية للنزاع الناشئة عن عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ويقلل الثاني من العقبات الفكرية التي تعترض التفاهم، الأمر الذي يعزز بدوره الاحترام المتبادل والتسامح على الرغم من استمرار الخلاف.

إن العالم اليوم يواجه نزاعات تبدو مستعصية وتحديات معقدة لا تتسبب في معاناة إنسانية هائلة وخسائر اقتصادية ضخمة فحسب، بل إنها تعوق أيضاً تعزيز التعاون في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ومسعى بناء مجتمعات شاملة للجميع. كما أننا ما زلنا نشهد تنامي اتجاه كراهية الأجانب والتعصب الديني، والذي يستند إلى سياسة التأكيد على الهوية، فضلاً عن ظهور أيديولوجيات متطرفة في أنحاء مختلفة من العالم. وتستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية الريبة والجهل بين مختلف الأديان والحضارات في الترويج لمخططاتها، التي تشكل مجازر جزءاً كبيراً منها.

ونتشاطر، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التطلع والمسؤولية عن إيجاد عالم ينعم بالسلام من خلال الاحترام المتبادل والتسامح والقبول والمصالحة واحترام سيادة القانون، لتجنب بذلك النزاع ورفع الظلم باستخدام وسائل تفضي إلى السلام، لا تشعل الحرب. ولذلك، يتعين علينا أن نواصل البناء على قيمنا المشتركة وتطلعاتنا المشتركة عن طريق تعزيز الآليات والإجراءات من خلال الحوار البناء وتحسين التفاهم وتبني الاعتدال وإشاعة ثقافة سلام عالمية. وفي هذا السياق، نؤكد على الدور الهام والإسهامات القيمة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال وفي البند ٣ من جدول الأعمال ككل؟
تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرارين (A/72/L.29 و A/72/L.30)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين لعرض مشروع القرار A/72/L.29.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إنه لامتياز وشرفي لي أن أشارك الممثل الدائم لباكستان في عرض مشروع القرار المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، الوارد في الوثيقة A/72/L.29.

يشارك في تقديم مشروع القرار هذا عدد من الأصدقاء والشركاء من مختلف مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والأمريكتين وأوروبا. ونشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة وإسهامها البناء أثناء جولات المشاورات غير الرسمية الخمس والمفاوضات الثنائية المكثفة التي أجريت على مدى الأسبوعين الماضيين. وقد سعت الفلبين وباكستان جاهدتين لاستيعاب ما أبدته وفود عديدة من آراء وشواغل وما قدمته من إسهامات واقتراحات ومدخلات في أثناء المشاورات التي جرت بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

وتشارك باكستان والفلبين منذ عام ٢٠٠٤ في تقديم تلك القرارات في إطار بند جدول الأعمال "ثقافة السلام". وفي هذا العام، فإن لمشروع القرار أهدافاً ذات شقين: أولاً، تشجيع الحوار

وتظل رئيسة وزرائنا، الأونرابل الشبيخة حسينة، ملتزمة التزاماً شخصياً بهذه المسألة، وتشدد على أهمية الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأكمله في سياقنا الوطني لتعزيز ثقافة السلام.

ونشكر الوفود على مشاركتها النشطة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، مرة أخرى، هذا العام. ونشكرها على مساهمتها وتعاونها القيمين، مما أثمر مشروع القرار.

ولمشروع قرار هذا العام أربعة عناصر جديدة تستحق تسليط الضوء عليها.

أولاً، يشيد مشروع القرار بالحدث الرفيع المستوى الذي نظمه رئيس الجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، في ٧ أيلول/سبتمبر، وبتركيزه على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي فترة منفصلة من المنطوق، تم حث الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية على تعزيز التركيز على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة اعترافاً بأهميته لتعزيز عقلية ثقافة السلام.

ثانياً، يذكر مشروع القرار بالقرار ٢٦٢/٧٠، بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الذي قدم مفهوم الحفاظ على السلام، ويقر أيضاً بأن الجهود المبذولة من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام ينبغي أن تراعي تعزيز ثقافة السلام. وهو يستند إلى الفقرة ٧ من قرار العام الماضي، التي أشادت فيها الجمعية العامة بالإسهام المحتمل لهيكل بناء السلام في تعزيز ثقافة السلام.

ثالثاً، وفي سياق التذكير بالقرار ٢٩١/٧٠، بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يلاحظ القرار إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عملاً بالقرار ٢٩١/٧١.

رابعاً، يشيد القرار كذلك بالعمل الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز ثقافة السلام، ويشير إلى الحدث "إشراك الشباب: نقطة الالتقاء مع عمليتي بناء المجتمعات غير الإقصائية والحفاظ على السلام"، الذي عقد في ٢٢ أيلول/

إن الفلبين تسير وتعمل مع المجتمع الدولي، ملتزمة في ذلك بضمان السلام العادل والدائم والرخاء المشترك وبناء شراكات تفضي إلى تحقيق تلك الأهداف. وينبغي ألا يكون هناك شك في تضامنا في الأمم المتحدة من أجل تبني ثقافة السلام وثقافة الشراكات وثقافة المجتمعات الشاملة للجميع.

وباسم البعثتين الدائمتين لباكستان والفلبين، أطلب الآن بتواضع إلى جميع الدول الأعضاء اعتماد مشروع القرار A/72/L.29، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، بتوافق الآراء.

وفي هذه المرحلة، أود أن أدخل تنقيحين شفوئين على نص مشروع القرار، واللذين يشكلان نتاج مفاوضات جرت في اللحظة الأخيرة مع أصحاب المصلحة المهمين. أولاً، في ما يتعلق بالفقرة الثالثة والعشرين من الديباجة، نود الاستعاضة عن كلمة "تعترف" بعبارة "تشير إلى"؛ وثانياً، وفي ما يتعلق بالفقرة الثالثة والعشرين من الديباجة أيضاً، نود أن نضيف الرمز "A/72/488" باعتباره تنقيحاً فنياً للحاشية رقم ٤، وهو يشير إلى تقرير الأمين العام عن "تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/72/L.30.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" A/72/L.30.

إن ثقافة السلام هي طموح للبشرية جمعاء. وتشجيع وإذكاء عقلية ثقافة السلام يشكلان جوهر الإدارة الخلاقة للاختلافات والانقسامات.

وعلى مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، ما فتئت بنغلاديش تيسر هذا القرار البالغ الأهمية، إذ تقوم منذ عام ٢٠٠٠ بعرض النص بشأن هذا البند من جدول الأعمال على الجمعية العامة.

اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، قطر، الاتحاد الروسي، ساموا، سنغافورة، سلوفينيا، إسبانيا، السودان، تايلند، توغو، تونس، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.29، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.29 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٣٦/٧٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن

في مشروع القرار A/72/L.30، بعنوان "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/72/L.30، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، الكامبيون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، جيبوتي، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، منغوليا، المغرب، نيبال، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، إسبانيا، السودان، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، توغو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية تود اعتماد مشروع القرار A/72/L.30؟

سبتمبر. ويشجع القرار تحالف الأمم المتحدة للحضارات على زيادة أنشطته التي تركز على التثقيف في مجال السلام والتعليم من أجل المواطنة العالمية من أجل تعزيز فهم الشباب للقيم مثل السلام والتسامح والانفتاح والشمول والاحترام المتبادل، التي لا غنى عنها لتنمية ثقافة السلام.

ويكرر مشروع القرار الطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لينظر في عقد منتدى رفيع المستوى يكرس لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام في النصف الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ونحن نتطلع إلى العمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة لإنجاح ذلك الحدث، ونشجع جميع الوفود على تقديم مقترحات بشأن موضوع وجيه للحدث.

ونشكر بإخلاص الوفود التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في تسجيل المشاركة في تقديمه قبل اعتماده بتوافق الآراء في وقت قريب. ويجب علينا أن نحترم بصورة جماعية التزامنا بهذا القرار البالغ الأهمية المتعلق بثقافة السلام وملكتنا له بغية تعزيز جهودنا صوب توطيد دبلوماسية السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/72/L.29، بعنوان "تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم والتعاون من أجل السلام"، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/72/L.29، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، بروني دار السلام، كمبوديا، الكامبيون، الصين، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، هنغاريا، إندونيسيا، إيطاليا،

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣٧/٧٢).

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تدرك أرمينيا فرضيات ومقاصد القرار ١٣٦/٧٢، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، وتؤيدها وتتشاطرها على نحو تام.

ونشيد بمقدمي القرار على الجهود الدؤوبة للتوصل إلى نتيجة توافقية. وتستند اعتراضاتنا على بعض فقرات القرار إلى كون بلد معين - أذربيجان - يتبع تقليد إساءة استغلال مختلف المحافل الدولية، ولا سيما تلك التي تعقد هناك، عن طريق نشر دعاية تحض على الكراهية ضد أرمينيا وشعبها، وتشويه المبادئ الأساسية ومحتوى المفاوضات من أجل التسوية السلمية للنزاع في ناغورني - كاراباخ. ونشير، على وجه الخصوص، إلى الفقرة الثالثة والعشرين من الديباجة، التي تخص المنتدى العالمي بشأن الحوار بين الثقافات، بوصفه منبرا عالميا رئيسيا من أجل تشجيع الحوار بين الثقافات. إنه مثال صارخ على التلاعب بتجمع دولي وتحويله إلى أداة للدعاية ضد أرمينيا، كما يتضح من البيانات التي أدلى بها قيادة البلد المضيف.

وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب إلى سجل أذربيجان القاتم لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتدمير المتعمد لتراث ثقافي ذي أهمية تاريخية ودينية، كما كان الحال، على سبيل المثال، بطمس معالم آلاف الصليبان الحجرية الأرمينية في مقبرة جولفا، ناخيتشيفان، التي يعود تاريخها إلى القرون الوسطى. أرمينيا تنأى بنفسها عن هذه الفقرة، ولا تعتبر العبارات الواردة فيها أساسا للمفاوضات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، نكرر موقفنا فيما يتعلق بالحدث الذي عقد في باكو

في نيسان/أبريل ٢٠١٦، في أعقاب عدوان واسع النطاق ضد ناغورني - كاراباخ، في انتهاك صارخ لاتفاقات وقف إطلاق النار الثلاثية والمصحوب بأعمال وحشية وتجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشير بوجه خاص إلى نص رسالة من الممثل الدائم لأرمينيا إلى الأمين العام (A/70/846) المؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

السيد براون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بتشجيع ثقافة السلام من خلال تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن نبذ العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. بيد أنه على الرغم من أننا انضمنا إلى توافق الآراء بشأن القرارات المعتمدة اليوم، فإننا نغتتم هذه الفرصة لتوضيح نقاط هامة.

فيما يتعلق بإعادة تأكيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تقر الولايات المتحدة بالخطة بوصفه إطارا عالميا للتنمية المستدامة التي يمكن أن تساعد البلدان العمل من أجل السلام والرخاء على الصعيد العالمي. بيد أن لكل بلد أولوياته الإنمائية الخاصة، ونشدد على أن البلدان يجب أن تعمل صوب التنفيذ وفقا للسياسات والأولويات الوطنية الخاصة بها.

وفيما يتعلق بالقرار ١٣٦/٧٢، نلاحظ أن كلمة "الاعتدال" لا تزال دون تعريف في القانون الدولي وفي مناقشاتنا. ويساورنا القلق من أن تنفيذ البرامج والسياسات التي تركز على الاعتدال سوف يكون عرضة لإساءة الاستعمال. ويساورنا القلق من أن الدول يمكن أن تفسر الاعتدال لتبرير القيود المفروضة دون مبرر على حرية التعبير أو الدين، وكلاهما من شأنه أن يتعارض مع الحقوق المعترف بها دوليا. البرامج والسياسات المنفذة باسم الاعتدال يجب أن تحترم كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن موقفنا هو أن المجتمع المفتوح التعددي القائم على القواعد، والذي يتسم بتنوع واسع للخطاب والمعتقدات، شرط مسبق لثقافة السلام.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
أدلي بهذا البيان باعتباره بياناً عاماً بعد اعتماد القرار ١٣٧/٧٢. إننا نرحب باتخاذ هذا القرار طويل الأمد بشأن ثقافة السلام، وأشكر بنغلاديش على تقديمه إلى الجمعية العامة. ونود الإدلاء ببعض التعليقات ونحن نضع في الاعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها القرار المتعلق بثقافة السلام مسألة الحفاظ على السلام.

وتؤيد البرازيل تماماً قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ التوأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، اللذين ذُكر فيهما مفهوم الحفاظ على السلام للمرة الأولى في وثائق الأمم المتحدة المتفاوض عليها. وما زلنا نؤيد ذلك بوصفه تقدماً هاماً نحو ركيزة السلام والأمن. بيد أن الإعلان المتعلق بثقافة السلام الذي أُعتمد في عام ١٩٩٩ لا يركز على السلم والأمن الدوليين، ويقترح اتباع نهج كلي في تهيئة بيئة مواتية للسلام ويشمل دعم الحق في التنمية وتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وحرية التعبير. وإذ نؤيد كلا مفهومَي ثقافة السلام والحفاظ على السلام، فإننا نرى أنه ينبغي أن يمضيا على مسارين متوازيين تجنباً للخلط بين المفاهيم والولايات، ونحذّر من التركيز المفرط على دور الحفاظ على السلام في هذا البند من جدول الأعمال. ونرى عموماً أن بوسع الجمعية العامة بذل المزيد من الجهد في عنصرَي حقوق الإنسان والتنمية ضمن عناصر ثقافة السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي للإدلاء ببيان.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالعبارات التي تؤكد أن جميع الأديان ملتزمة بالسلام، فإن الولايات المتحدة لا تتخذ في هذا الشأن ولا تؤيد إشراك الدول الأعضاء في تفسير ما هي الالتزامات التي يجوز أو لا يجوز أن تفرضها الأديان.

وأخيراً، لا ينبغي لعبارة القرار التي ترحب بإعلان الاتحاد البرلماني بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، أن تفهم على أنها قبول لجميع العبارات الواردة في الإعلان، ولا سيما بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة غالانيو (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لشرح موقفنا بشأن القرار ١٣٦/٧٢، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

أولاً، فيما يتعلق بالفقرة ١٠، تود كندا أن تشكر باكستان والفلبين على التيسير الوثيق للمفاوضات وجهودهما الحثيثة في السعي للتوصل إلى نص توافقي. نحن ملتزمون التزاماً عميقاً بتعزيز التعددية والإدماج واحترام التنوع وجميع حقوق الإنسان. ولهذا السبب قررنا تأييد مشروع القرار.

وبخصوص الفقرة ١٠، تود كندا أن تشدد على أننا نفهم أن التدخلات الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك تلك التي تندرج تحت مصطلح "الاعتدال"، تكون حسب الأوضاع المحلية ومحددة السياق. ونعتقد أنه في القيام بذلك، يجب أن نضمن احترام حقوق الإنسان والتنوع والشمول، بهدف مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على مواجهة التطرف المفضي إلى العنف. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا ندرك أهمية الحوار بين الثقافات والأديان بهدف إيجاد الاحترام والتفاهم المتبادلين، وهما أمران أساسيان لتعزيز ثقافة السلام. إنه توازن صعب لكنه توازن نحن ملتزمون بمواصلة العمل مع جميع شركائنا من أجل الحفاظ عليه.

أنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على الصعيد القطري. وتأمل السلفادور - بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام وشريكا نشطا في مناقشات الجمعية العامة بشأن اقتراح الأمين العام المتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن - في أن تؤدي دورا فعالا في تعزيز ثقافة السلام بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في تلك المناقشات.

ويوفر القرار إطارا مرجعيا لتنفيذ الإجراءات وصنع القرارات في بلدان مثل السلفادور التي تغلبت على النزاعات الداخلية بغرض التمتع بالسلام. وتوصلت السلفادور إلى اتفاق بشأن الإصلاح، لا سيما في المجال السياسي، ساعد في التغلب على النزاعات المسلحة، غير أننا أدركنا بعد مضي ٢٥ عاما أن الاتفاق السياسي ليس كافيا وحده. وعلينا أن نسعى إلى اتفاق اجتماعي اقتصادي وطني يشمل جميع القطاعات السكانية.

وتدرك حكومة بلدنا أهمية بناء ثقافة السلام في سياق عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ ذات الصلة بالتنمية المستدامة. في ذلك الصدد، ومع مراعاة الهدف ١٦، انضمت السلفادور بالفعل إلى التحالف العالمي الذي شهد انخفاضاً بمعدل ١٢,٣٩ في المائة في جرائم القتل على الصعيد الوطني خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بفضل السياسات والخطط والمؤسسات المعنية بالأمن والتعايش المدني، والتي أعطت أدواراً قيادية للمرأة وركزت على إنشاء تحالفات واسعة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وتعزيز القدرات الإحصائية.

ونعرب - في إطار بناء مجتمع شامل وتشاركي - عن تقديرنا لإنشاء مؤسسات قوية بهدف نشر وتعزيز ثقافة الوصول إلى المعلومات ومساءلة الحكومات. وأنشأت السلفادور أمانة للمشاركة المدنية والشفافية ومكافحة الفساد بغرض تعزيز المبادرات الرامية إلى الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

وتشدد السلفادور - بصفتها رئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس لهذا

السيد إسكالانتي آسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): هذا البيان العام في إطار بند جدول الأعمال، ولا سيما بشأن القرار ١٣٧/٧٢. ويرحب وفد بلدي باتخاذ ذلك القرار الذي يشدد على أهمية إدراج الترويج لثقافة السلام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشكر البعثة الدائمة لبنغلاديش على جهودها في تيسير اعتماده.

وتدرك السلفادور أن بناء ثقافة السلام في إطار خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب تعزيز المؤسسات، وبالتالي تعزيز مختلف السياسات العامة الرامية إلى الإسهام في بناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً أيضاً.

وبالنسبة للسلفادور، فإن من الأهمية بمكان إحياء الذاكرة التاريخية وثقافة السلام وتعزيزهما لأجل بناء مجتمع متسامح وموأت للتعايش والوئام. ويتيح القرار أيضاً مجموعة واسعة من الإمكانيات والقدرات لتعزيز التحول الكلي نحو المجتمع الشامل للجميع، وخاصة بالنسبة للفئات السكانية المستبعدة تاريخياً.

ونرى أن من الضروري أن يشدد القرار على إسهام التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة في بناء مجتمعات أكثر سلماً. وفي ذلك الصدد، ترى حكومة بلدي أنه من الضروري ضمان تمكين جميع الفتيات والفتيان من إكمال تعليمهم الابتدائي والثانوي وأن يتحقق ذلك في إطار مناهج مدرسية فعالة ومجدية تشمل تعزيز التعايش وثقافة السلام.

ونعيد أيضاً تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن السلفادور قد وضعت صكوكاً، مثل السياسة الوطنية للمرأة والخطة الإنمائية الخمسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التي تشمل استراتيجياتها العمل على ضمان حقوق الفئات السكانية ذات الأولوية.

ونعرب عن تقديرنا العميق النداء الوارد في القرار ١٣٧/٧٢ بشأن هيكّل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لمواصلة تعزيز

من أجل السلام“. ونشكر وفدا باكستان والفلبين والميسرين على جهودهما وقيادتهما البارعة للمفاوضات بشأن القرار.

ويرحب القرار بالإعلانات الصادرة عن المنتديات التابعة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، التي من ضمنها إعلان باكو المعني بالمنتدى العالمي السابع. ويشير القرار أيضا إلى المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي تولت أذربيجان تنظيمه مرة كل سنتين بالتعاون مع اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة السياحة العالمية والمجلس الأوروبي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، بوصفه منبرا عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات. ونرحب بالإشادة بهذا المنتدى العالمي من جانب الجمعية العامة والأمين العام في تقريره الأخير عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/72/488).

والمنتدى جزء من عملية باكو التي كانت، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، في طليعة الدعوة إلى الحوار بين الثقافات منذ عام ٢٠٠٨.

وما من شيء يدعو للاستغراب في محاولات أرمينيا الفاشلة والبييسة مرة أخرى لتسييس عملية المفاوضات بشأن القرار واعتماده في الجلسة العامة اليوم. وفي الواقع، إن أهداف القرار المتعلق بتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام، غريبة إلى أرمينيا. ولو لم تكن كذلك لما أصبحت دولة أحادية العرق على نحو فريد تتبع سياسة قائمة على الإقصاء والتمييز والتعارض على أسس إثنية ودينية.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شجع الجانبين على الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي أوجده مؤتمر القمة الذي عقد في وقت سابق من نفس اليوم في جنيف بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع عن طريق المفاوضات. غير أن أرمينيا، بعرققتها للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وطعنها في مختلف المبادرات العالمية لتحقيق تلك الغاية - لا

العام - على جهود اليونسكو وحشد أصحاب المصلحة والتآزر لدعم ثقافة السلام. ونرى أن من المهم بالنسبة لجميع الدول الأعضاء أن تدعم اليونسكو في مساعيها الرامية إلى تحقيق ثقافة السلام وارتباطها بمختلف الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ فضلا عن دعم الأحداث ذات الصلة التي تعقد هنا في نيويورك.

ونشدد في ذلك الصدد، على الفقرة ١٥ من القرار الذي اتخذناه للتو، ونكرر ندائنا إلى رئيس الجمعية العامة بعقد منتدى رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ يكرس لتنفيذ برنامج العمل في سياق صلاتها ومتابعتها لأطر التنمية المستدامة المنفذة منذ عام ٢٠١٥.

وختاما، نرى أنه لا يمكن احتزال السلام إلى مجرد عدم وجود الحرب والعنف. وبالتالي، فإنه لا يمكن النظر إلى بناء السلام بوصفه مسؤولية انفرادية، بل يجب النظر إليه بوصفه مسؤولية مشتركة يجب علينا تحملها والإسهام في بناء السلام معا على الصعيدين المحلي والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

طلب ممثل أذربيجان الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تولي أذربيجان أهمية كبيرة لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي. وإن للتعددية الثقافية والتسامح تقليدا طويلا الأمد في بلدي الذي يواصل تعزيز مجتمعنا المتعدد الإثنيات والثقافات.

ونرحب باعتماد القرار ١٣٦/٧٢ بتوافق الآراء ١٣٦ المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): عملاً بمقرر الجمعية العامة، ٤٢/٤٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

وفي هذا السياق، معروض على الجمعية الوثيقة A/72/612، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر المتبقية في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مع انتهاء فترة عضوية المملكة العربية السعودية، أرمينيا، بيلاروس، البرازيل، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكوبا، والولايات المتحدة الأمريكية، غينيا الاستوائية، العراق، إيطاليا، باكستان، البرتغال، ناميبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية إيران الإسلامية، وأوكرانيا، وأوروغواي.

وتلك الدول يمكن إعادة انتخابها فوراً. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ستظل الدول التالية أعضاء في اللجنة: الأرجنتين، بنغلاديش، الصين، الأردن، إريتريا، والاتحاد الروسي، وفرنسا، وهاييتي، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنگال وزمبابوي. وبناء على ذلك، لن تكون تلك الدول ١٣ مؤهلة للانتخاب.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الدول التالية رشحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي: بوتسوانا وبوركينا فاسو والكاميرون، لملء ثلاثة من أربعة مقاعد للدول الأفريقية؛ والهند واليابان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية لشغل أربعة مقاعد لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ وبلغاريا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا لشغل ثلاثة مقاعد لمجموعة دول أوروبا الشرقية؛ والبرازيل وشيلي وكوبا لملء ثلاثة من أربعة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لملء أربعة من خمسة مقاعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى.

لسبب سوى لأنها تتعلق بأذربيجان - مباشرة بعد مؤتمر قمة جنيف والاجتماع بين وزيري خارجية بلدينا في الأسبوع الماضي في فيينا، أثبتت أن آفاق مشاركتها بحسن نية في الجهود الجارية من أجل التعجيل بحل النزاع بعيدة المنال.

والتعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك إزاء ما يسمى بالدعاية للكراهية ضد أرمينيا، لا تستحق أي نقد. وتكفي الإشارة إلى أن أذربيجان بخلاف أرمينيا، التي نفذت سياسة التطهير العرقي الكامل على أرضها وعلى إقليم ناغورني كاراباخ وغيره من أراضي أذربيجان المحتلة، حافظت على تنوعها الإثني والثقافي إلى يومنا هذا.

وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية أكثر من مرة عن قلقها الشديد إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا. وهكذا، على سبيل المثال، فإن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب لاحظت بوجه خاص في تقريرها الأخير عن أرمينيا، المعتمد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، البيانات المتعصبة ضد الأذربيجانيين. ومن الواضح أن قائمة هذه الأمثلة ليست حصرية ويمكن مواصلة. وإنني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيكون أكثر اهتماماً بالاستماع لبيان وفد أرمينيا عن المشاكل الحقيقية التي تواجه البلد وشعبه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بدلاً من تعليقاته على حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب عشرين عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق

أخرى ترشيح عضو واحد من الدول الأفريقية، وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وأود أيضا تذكير الأعضاء بأنه لا يزال هناك شاغلان لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ من يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي. وستتخذ الجمعية العامة إجراءات لشغل هذين الشاغلين بمجرد تقديم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيحاته.

بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أفهم أن رئيس الجمعية العامة يواصل التشاور مع رؤساء المجموعات الإقليمية. لذلك، فإن النظر في البند الفرعي (و)، "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات"، من البند ١١٥ من جدول الأعمال أرجئ إلى تاريخ لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، وبموجبها تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في هذا الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): عدد من الدول المرشحة من الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يعادل أو يقل عن عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من تلك المجموعات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعلن أن الدول التي رشحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ألمانيا، بيلاروس، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، كوبا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، باكستان، والبرتغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية مولدوفا وجمهورية إيران الإسلامية - تم انتخابها أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أهنيء الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق. أود أن أذكر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أن يرجئ مرة